

Distr.: Limited  
22 March 2011  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة المخدرات

### الدورة الرابعة والخمسون

فيينا، ٢١-٢٥ آذار/مارس ٢٠١١

## مشروع التقرير

المقرر: مروان الذبحاني (اليمن)

إضافة

## مناقشات الموائد المستديرة

- ١ - نظرت اللجنة على مدار جلستين في ٢١ آذار/مارس في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "مناقشات الموائد المستديرة" الذي تضمّن المواضيع التالية:  
(أ) التعاون الإقليمي والدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية وصلتها بالجريمة المنظّمة؛  
(ب) إنعاش مبدأ المسؤولية الجماعية والمشاركة باعتباره محور التعاون الدولي لمواجهة التحديات الناجمة عن مشكلة المخدرات العالمية، وذلك على نحو يتسق مع اتفاقيات الأمم المتحدة وإعلاناتها ذات الصلة؛  
(ج) معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالصحة العامة والسلامة العامة مثل السلوك الإدماني لدى الشباب وقيادة السيارات تحت تأثير المخدرات.
- ٢ - وعُرضت على اللجنة مذكرة من الأمانة عن تنظيم مناقشات الموائد المستديرة في دورتها الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين (E/CN.7/2011/8).



## المائدة المستديرة بشأن التعاون الإقليمي والدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية وصلتها بالجريمة المنظّمة

- ٣- ترأس المائدة المستديرة بشأن التعاون الإقليمي والدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية وصلتها بالجريمة المنظّمة محمود حسن الأمين (السودان).
- ٤- وأعرب مجدداً في إطار المائدة المستديرة عن أن الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات توفّر، مع الصكوك القانونية الدولية التي تعالج الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، الإطار التشريعي لدعم التعاون والتنسيق الدوليين لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ولتوجيه الجهود الدولية المضطلع بها في مجال استراتيجيات خفض العرض والطلب. وفي هذا الصدد، قطع المجتمع الدولي على نفسه التزاماً بتحقيق هذا الهدف المشترك من خلال اعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.<sup>(١)</sup>
- ٥- وأشار إلى ضرورة الأخذ بنهج متوازن وشامل في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية من خلال الجهود الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وينبغي النظر إلى الاتجار بالمخدرات في السياق الأوسع للجريمة المنظّمة، وهو يُخلّف آثاراً سلبية على السلم والتنمية والأمن. واعتُبر أن توثيق الاتصالات بين السلطات على المستوى المهني، وتقديم الدعم من خلال التدريب الثنائي وبناء القدرات المهنية، والتوصّل إلى اتفاق مشترك على ضرورة الأخذ باستراتيجيات دولية منسّقة هي أمثلة على التعاون الإيجابي.
- ٦- وأفيد بأن الاستراتيجيات والتدابير العملية الاستباقية لإنفاذ القانون تضغط على المتّجرين وشبكات الجريمة المنظّمة للحدّ من توسعهم واستفادتهم من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وبغية النهوض بفعالية هذه الجهود، يلزم تعزيز أوجه التعاون وتدابير التصدي المرونة بين الدول دعماً للمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون القضائي.
- ٧- وتضمّنت مقترحات العمل مبادرات إقليمية ودولية مشتركة مثل التحرّي عن المجرمين، وتنفيذ عمليات تسليم مراقب، وتبادل المعلومات والخبرات المتخصصة في مجالات من قبيل مكافحة غسل الأموال ومصادرة الموجودات والمصادرة المدنية.
- ٨- وأبرزت أهمية الحفاظ على التوازن الصحيح في العمل على خفض الطلب وبرامج العلاج التي تُستكمل وتُدعم بمبادرات لإنفاذ القانون.

(1) A/64/92-E/2009/98، الباب الثاني، ألف.

المائدة المستديرة بشأن إنعاش مبدأ المسؤولية الجماعية والمشاركة باعتباره محور التعاون الدولي لمواجهة التحديات الناجمة عن مشكلة المخدرات العالمية، وذلك على نحو يتسق مع اتفاقيات الأمم المتحدة وإعلاناتها ذات الصلة

٩- ترأس المائدة المستديرة بشأن إنعاش مبدأ المسؤولية الجماعية والمشاركة باعتباره محور التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وذلك على نحو يتسق مع اتفاقيات الأمم المتحدة وإعلاناتها ذات الصلة رومولو بيسارو، الرئيس التنفيذي للجنة الوطنية للتنمية والتحرر من المخدرات (بيرو).

١٠- وما زال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية مسؤولية جماعية ومشاركة تستلزم المزيد من التعاون الدولي الفعال. وهي تتطلب الأخذ بنهج متكامل ومتعدد التخصصات ومتداعم ومتوازن لخفض العرض والطلب.

١١- وأشار إلى أن تزايد إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة يفرض تحديات عالمية يلزم التصدي لها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وفقاً لمبدأ المسؤولية الجماعية والمشاركة، بوسائل منها النهوض بالمساعدة التقنية والمالية وتحسين تنسيقها.

١٢- وأفيد بأن الاتجار بالمخدرات يمثل ظاهرة آخذة في التطور كما يتبين من التغييرات في استخدام السلائف، وفي دروب تهريب المخدرات وطرائق الاتجار الجديدة، ومنها استخدام البريد والإنترنت، وصنع أنواع جديدة من المخدرات، وزراعتها في أماكن جديدة.

١٣- ودُعي إلى ضرورة تعزيز التزام البلدان المستهلكة بدعم جهود البلدان المنتجة من خلال تقديم المساعدة التقنية وتطوير التشريعات وبناء القدرات.

١٤- وأشار إلى أهمية تعزيز تبادل المعلومات على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي، وتعزيز العمليات المشتركة والتنسيق بين الدول.

١٥- وقد أحرزت بعض البلدان تقدماً في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية تحقق إلى حد بعيد بفضل التعاون الدولي. ولمداومة التقدم في هذا المجال، ينبغي الاستمرار في التعاون الدولي وعكس اتجاه التراجع في تدفقات المعونة. فتتفقر التعاون الدولي قد يؤثر على استدامة الإنجازات الوطنية. ورئي أن إعداد تقرير عن تدفقات المعونة الدولية قد يساعد على استبانة المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون.

١٦- وذكرت أهمية تبادل الخبرات والممارسات الجيدة لتجسيد مبدأ المسؤولية المشتركة. وأشير إلى التعاون بين بلدان الجنوب في خفض عرض المخدرات والطلب عليها، الذي رُوِّعَت فيه الجوانب الإقليمية التي تشترك فيها البلدان المعنية.

١٧- ولم تكن النتائج التي تحققت في بعض مناطق آسيا الفرعية في مجال خفض العرض تقارن بإنجازات المناطق الفرعية الأخرى، ومن الضروري تعزيز التزام بلدان المقصد بزيادة تدفقات المعونة.

١٨- وأشير إلى وجوب الإقرار بالصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة، والتصدي لها. وقد رُبط أيضاً بين الاتجار بالمخدرات والمستويات المرتفعة من العنف والفساد.

١٩- ودُعي إلى تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة على نحو منصف وعادل. وكما دُعي إلى إجراء تقييم نقدي لمسؤوليات كل بلد على صعيد إنتاج المخدرات واستهلاكها وعلى صعيد الأسلحة والفساد.

٢٠- ولم يعد التمييز بين بلدان الإنتاج والاستهلاك والعبور صحيحاً. ووفق مبدأ المسؤولية الجماعية والمشاركة، يتعين على جميع البلدان أن تتحمل المسؤولية عن جميع مراحل سلسلة المخدرات غير المشروعة.

٢١- وأفيد بأن المسؤولية المشتركة تعني تبادل الأدوات الكفيلة بالوقاية والمراقبة، ومكافحة غسل الأموال، وتوفير العلاج والرعاية، وحسن أداء النظم العقابية. وهي تعني الامتناع عن إلقاء التبعة على الغير والقيام بدلاً عن ذلك بتعزيز التعاون.

### المائدة المستديرة بشأن معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالصحة العامة والسلامة العامة مثل السلوك الإدماني لدى الشباب وقيادة السيارات تحت تأثير المخدرات

٢٢- ترأس المائدة المستديرة بشأن معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالصحة العامة والسلامة العامة مثل السلوك الإدماني لدى الشباب وقيادة السيارات تحت تأثير المخدرات ألبيرتو غروف (سويسرا).

٢٣- ولوحظ أن مشكلة قيادة السيارات تحت تأثير المخدرات باتت تهدد بصورة متزايدة السلامة العامة والصحة العامة.

٢٤- وأفيد بأنّ البيانات المتوفرة عن هذه المشكلة غير وافية، ومن ثم يجب أن تقوم الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بالمزيد من أجل جمع معلومات يُعوّل عليها عن مدى انتشار هذه الظاهرة واتجاهاتها وأنماطها، ووضع معايير وأدوات فحص منخفضة التكاليف، ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالمنهجيات المناسبة.

٢٥- ولوحظ أنّ معالجة السلوك الإدماني ولا سيما قيادة السيارات تحت تأثير المخدّرات تستلزم جهوداً متضافرة تتضمن الوقاية من تعاطي المخدّرات والتوعية بمخاطر تعاطيها.

٢٦- وأشار إلى أنّ مشكلة قيادة الشباب للسيارات تحت تأثير المخدّرات ليست إلّا جزءاً من ظاهرة أوسع نطاقاً تتجاوز الحدود الوطنية، حيث تتغيّر أنماط تعاطي المخدّرات باتجاه تعاطي عقاقير متعدّدة واستهلاك المخدّرات في الأماكن العامة.

٢٧- وأفيد بأنّ معالجة هذا السلوك تستلزم تدابير شاملة تستهدف مواطن الضعف الشخصية، ابتداءً من أصغر سنٍّ ممكن وفي طائفة من الأوساط (المدارس والمجتمعات المحلية والأسر والأماكن الترفيهية)، مع ربطها بتدابير للتعرف المبكر على حالات التعاطي وتدخلات وجيزة إلى جانب توفير العلاج من الارتهاان للمخدّرات والرعاية عند اللزوم. ويلزم في هذا الصدد الأخذ بنهج متعدّد القطاعات قاعدته المجتمع المحلي.

٢٨- وقيل إنّ إعداد وإنفاذ التشريعات المناسبة بشأن مسألة القيادة تحت تأثير المخدّرات يمثّل مشكلةً في العديد من البلدان. فلا توجد سوى بحوث محدودة وتجارب قليلة بشأن القيود والمعايير المناسبة لهذا الضرر وينبغي أن يتمّ هذا مع مراعاة الاحترام التام للكرامة الشخصية.

٢٩- وسوف تكون أيّ مساعٍ تُبذل لتعزيز تبادل الخبرات بصدد هذه المسألة وغيرها موضع ترحيب. وأشار إلى المبادرات المتّخذة في أوروبا وأمريكا الشمالية التي يمكن أن تمثّل فرصة جيدة لهذا التبادل. وأشار إلى أنّ هذه البروتوكولات البحثية قد طوّرتها بعض الدول ويمكن متابعة بحثها.

٣٠- ولوحظ أنّ إنفاذ القوانين ينبغي أن يكون دائماً جزءاً من سياسة أوسع نطاقاً تنطوي على صلات وثيقة بالوقاية والعلاج، ولا سيما بالحملة الموجهة لتوعية الفئات السكانية المستهدفة بتلك المشكلة وتعزيز فهمها لها، وخاصة الاضطلاع بأعمال أكثر تركيزاً تستهدف الشباب. كما ينبغي دعم الموظفين القائمين على إنفاذ القانون بتوفير المزيد من التدريب لهم.